

الأصول في النحو

لأن هذا إنما امتنع لأنه فاعل مفعولٍ وقد جعلت المفعولَ لا بدَّ منهُ وحقَّ الفاعل أن يكون غير المفعول إلا في الظن وأخواته فإذا أردت هذا المعنى قلت : (ضَرَبَ زيداً نفسهُ) (وضَرَبَ زيدٌ نفسهُ) وقالوا : فإن لم تجيء بالنفس فلا بدَّ من إظهار المكنى ليقوم مقامَ ما هو منفصلٌ من الفعل لأن الضميرَ المنفصل بمنزلة الأجنبي فتقول : (ضَرَبَ زيداً هُوَ) (وضَرَبَ زيدٌ إيَّاهُ) واحتجوا بقوله D : (وما يَعْلَمُ جنودَ ربِّكَ إلا هُوَ) كأنه في التقدير : (وما يَعْلَمُ جنودَ ربِّكَ إلا ربُّكَ) ولو جاز أن تقولَ : ضربتني وضربتُكَ فأوقعتَ فعلاًكَ على نفسك ومَنْ تخاطبهُ للزمكَ أن تقولَ : (ضَرَبَهُ) للغائب فتوقع فِعْلَ الغائب على نفسه بالكناية فلا يعلم لَمَنْ الهاء فإذا قلت : (ضَرَبَ نفسهُ) بأنَّ لك ذلكَ وما الذي يجوز فيه تعدى فعلِ الفاعل إلى نفسه فقولك : (ظننتي قائماً وخلصني جالساً) فإنَّ هذا وما أشبهه يتعدى فيه فعلُ المضمَر إلى المضمَر ولا يتعدى فَعْلُ المضمَر إلى الظاهر لأنَّه يُصيرُ في المفعولُ الذي هو فضلةٌ لا بدَّ منهُ وإلا بطلَ الكلام .

وهذه مسألةٌ شرحها أبو العباس وذكر قول أصحابه ثم قولهُ قالَ : قال سيبويه : (أزيداً ضربهُ أبوهُ) لأن ما كانَ من سببهِ موقعٌ به الفِعْلَ كما يوقعه ما ليس من سببه ولا أقول : (أزيداً ضربَ) فيكون الضمير في (ضربَ) هو الفاعلُ وزيدٌ مفعولٌ فيكون هو الضاربُ نفسهُ وأضع الضمير في موضع أبيه حيث كان فاعلاً قيلَ لهُ : لِمَ لا يجوزُ هذا وما الفصلُ بينَهُ